

(الطعن رقم ١٩٥٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٩٩)

كما جرى قضاء محكمة النقض على " أنه إذا اعتنق الحكم الاستئنافي أسباب الحكم المستأنف فلا ضرورة لبيان تلك الأسباب ، بل يكفي الاحالة إليها إذ الاحالة على الأسباب تقوم مقام ايرادها وتدل على المحكمة اعتبارها صادرة منها " .

(نقض ١٩٧٧/١/١٧ س ٢٨-٢٥-١١٩ طعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٤٦ ق_ قانون الاجراءات الجنائية معلقا عليه بالفقه وأحكام النقض للدكتور مأمون سلامة طبعة ١٩٨٠ ص ١١٧٥ الوسيط في القانون الاجراءات الجنائية للدكتور / أحمد فتحي سرور طبعة ١٩٨٠ ص ١٢٥٤ و ص ١٢٥٥) .

ولما كان ذلك وكان الحكم المستأنف في محله للأسباب السائغة التي بنى عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة كأسباب مكملة لأسباب حكمها وتحيل إليها ، وكان استئناف النيابة العامة لم يأت بجديد يؤثر في سلامة الحكم المستأنف ، ولا سيما أنه قد استقر في وجدان المحكمة براءة المتهم من الجرم المسند اليه مما تقضى معه المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

فمن جماع ما تقدم يضحى طعن النيابة العامة قائما على غير أساسا من الصحة متعينا القضاء برفضه وتأييد الحكم المستأنف عملا بالمادة ١/٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية .

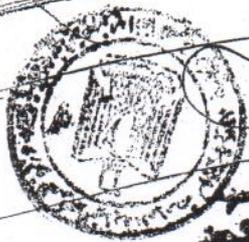
قلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبولها

قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف

رئيس المحكمة

طعن السر



٤١٤ بالضمير

٤١١

٤١١

٤١١

٤١١

٤١١

٤١١

٤١١

٤١١

٤١١

٤١١